ملخص تنفيذى

أهم التطورات:

- **واصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى تصاعده ليبلغ ٥,٥٪ خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بـ٤,٦٪ خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.**

- **انخفاض نسبة عجز الموازنة الكلى إلى الناتج المحلى خلال النصف الأول من العام المالى٢٠١١/٢٠١٠** بـ٠,٤ نقطة مئوية ليبلغ **٦٠,٤ مليار جنيه** أى **٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى**، وذلك كمحصلة لإرتفاع الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع المصروفات و لكن بنسبة اكبر خلال فترة الدراسة.

- **ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة ارتفاعاً طفيفاً** ليصل إلى **٦٢,٧٪ من الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠** ليسجل ٨٦٣,٨ مليار جنيه.

- **استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجى** فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ **على الرغم من الارتفاع فى رصيد الدين بنسبة ٧٪**، حيث انخفضت نسبته للناتج المحلى من ١٤,٧٪ إلى ١٤,٣٪ خلال فترة الدراسة ليبلغ **٣٤,٧** مليار دولار مقابل ٣٢,٤ مليار دولار فى نهاية سبتمبر من العام السابق.

- **سجل معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ ١٢,٨٪ فى مقابل معدل نمو سنوى قدره ١٣,٤٪ فى نهاية الشهر الماضى و مقابل ٨,٨٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠٠٩.**

- **إرتفاع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ بشكل طفيف مسجلاً ١٠,٣٪ مقارنة بـ١٠,٢٪ خلال نوفمبر ٢٠١٠. كما ارتفع معدل التضخم الأساسى خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ إرتفاعاً ملحوظاً ليسجل٩,٧٪ مقارنة بـ٨,٩٪ خلال الشهر السابق.**

- **وقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة ٪- للمرة العاشرة على التوالى-عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥.**

- **تحقيق ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ لفائض كلي محدود بلغ ١٤,٧ مليون دولار.**

لمحة عامة : لقد أثبت الاقتصاد المصرى جدارته فى مواجهة الأزمة العالمية، حيث نجح فى تحقيق معدل نمو حقيقى بلغ ٥,٢ ٪ ليحقق ٨٧٨,٥ مليار جنيه (١٢٠٦,٧ مليار جنيه بالاسعار الجارية) خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، مقارنة بـ٤,٧٪ ليحقق ٨٣٥,٤ مليار جنيه (١٠٤٢,٢ مليار جنيه بالاسعار الجارية) خلال العام المالي السابق. ومن أهم العوامل التى دعمت قدرة وصلابة الاقتصاد المصرى خلال الآونة الأخيرة تنوع مصادر نمو الدخل القومى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاضافة إلى سرعة استجابة السياسات المالية للمتغيرات العالمية الطارئة عن طريق اتخاذ عدة تدابير لتنشيط الاقتصاد المصرى وتفادى وقوع أزمة اقتصادية محلية منها حزم الحفز المالى التى تم تدبيرها خلال عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما نجحت السياسة النقدية أيضاً فى الحد من معدلات التضخم بدون التأثير سلباً على حركة النشاط الاقتصادى. وبالاضافة الى جميع العوامل السابق ذكرها، فقد كان لتنامى الطلب المحلى بمعدلات جيدة دور فعال ورئيسى فى استمرار حركة النشاط الاقتصادى وتحمل الآثار السلبية للأزمة العالمية.

أولا-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

واصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الأجمالى (بأسعار السوق) اتجاه تصاعدى طبقاً لأحدث بيانات منشورة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية محققاً ٥,٥٪ خلال يوليو- سبتمبر من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٤,٦٪ خلال الربع الأول من العام المالى السابق. ويرجع ذلك النمو إلى قوة الإنفاق الاستهلاكي النهائى و يليه الإستثمار بالرغم من تراجع مساهمة الصادرات بنسبة ملحوظة. وجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى نحو ٢٣١,٢ مليار جنيه (٣٦٤,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفتره يوليو-سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٢١٩,٢ مليار جنيه (٣١١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) في الربع المقابل من العام المالي السابق.

ويتضح من بيانات الناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق) ان الإنفاق الاستهلاكى- و الذى يشكل ٨٦,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويسهم بـ٣,٨٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال الربع الأول من عام ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ٥,٠٪ و٤,٢٪ على التوالى، كما ارتفع الإنفاق الاستثمارى بنحو١٠,١٪، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٨,٦٪ و٧,٢٪ على التوالي خلال فترة الدراسة.

كما سجل الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[1] معدلاً للنمو قدرة ٥,٥٪ خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى نمو كل من قطاع الصناعات التحويلية (٦,٣٪ معدل نمو حقيقى، ١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، قطاع البناء والتشييد)١٢,٥٪ معدل نمو حقيقى، ٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والسياحة (معدل نمو حقيقى ١٢,١٪، ٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ١٢,٠٪ ، ٣,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، بالاضافة الى النقل والتخزين (معدل نمو حقيقى ٧,٤٪ ، ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ٧,٢٪ ، ٩,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما شهد أداء قناة السويس تحسناً ملحوظاً حيث حقق معدل نمو بلغ نحو١٢٪ خلال الربع الأول من العام المالى الحالى مقارنة بإنخفاض قدره ١٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة[2] العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نجاح الحكومة فى خفض معدل العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلى ليسجل ٨,١٪ وذلك مقابل العجز المستهدف فى الموازنة والذى كان يقدر بـ ٨,٤٪ من الناتج.

وتشير بيانات العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلى[3] بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٩٨ مليار جنيه أى ٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بـ٧١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويأتى هذا الارتفاع فى نسبة العجز الكلى كنتيجة لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادى المحلى وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بمعدل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف فى المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك التطورات فى ارتفاع نسبة العجز الأولى[4] بـ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,١٪ من الناتج المحلى مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فعلى جانب الإيرادات، سجلت إجمالى الإيرادات انخفاضاً بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٦٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١٨,٢٪، غير أن الارتفاع فى الإيرادات الضريبية بنسبة ٤,٥٪ (نتيجة جهود وزارة المالية فى توسيع القاعدة الضريبية) قد حد بشكل كبير من انخفاض جملة الإيرادات.

وتشير البيانات التفصيلية أن انخفاض جملة الإيرادات يرجع إلى عدة عوامل منها الانخفاض الملحوظ فى الإيرادات الأخرى المتنوعة (الجارية)[5] بـ٨٩,١ ٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة بـ٣١,١ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنسبة ٥٣,٦٪ لتصل إلى نحو ٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وفى نفس الوقت، إنخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال بـ٨,٧٪ لتصل إلى ٦٠,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٦٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت إيرادات الضرائب على المبيعات والخدمات بـ٧,١٪ لتسجل ما يقرب من ٦٧,١ مليار جنيه (على خلفية

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافى حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلى بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

٥ الجدير بالذكر ان الزيادة الملحوظة فى كل من الايرادات الأخرى (جانب الايرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تعكس أثر التسوية التى تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات. ومن ثم، يرجع الانخفاض فى الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن تلك التسوية المذكورة أعلاه.

الارتفاع الملحوظ فى الطلب المحلى). كما حققت أيضاً الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعا بأكثر من ثلاثة أمثال القيمة المحققة خلال العام السابق، لتصل إلى ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث حققت حصيلتها ٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك فقد نمت الضرائب على التجارة الدولية خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٤,٣٪ لتصل إلى ١٤,٧ مليار جنيه .مقارنة بـ١٤,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق

وفي محاولة لامتصاص اثر الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري، فقد اتجهت الحكومة المصرية الى استخدام ثلاث حزم من الإجراءات المالية التوسعية خلال عامى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٢٠١٠/٢٠٠٩. فقد تم ضخ الحزمة المالية الأولى والتى بلغت قيمتها حوالى ١٥ مليار جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. اما الحزمة المالية الثانية فقد بلغت قيمتها ما بين حوالى ٥,٥ و ٦ مليار جنيه، تم ضخها خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ من أجل الإستثمارات الإضافية. وقد تجاوزت هذه النفقات الإضافية الزيادة السنوية الطبيعية التى تشهدها الموازنة الإستثمارية للدولة. و فيما يخص الحزمة الثالثة، فقد قام مجلس الشعب بالموافقة على اعتماد إضافى بقيمة ١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بهدف الحفاظ على التحسن التدريجى الذى شهده النشاط الإقتصادى خلال الفترة الأخيرة، و منع أى تدهور محتمل فى معدلات النمو خاصاً فى ضوء استمرار بعض المخاوف المرتبطة بمدى قدرة الإقتصاد العالمى على التعافى.

وعلى جانب الانفاق، فقد ارتفعت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل بلغ ٤,١٪ لتصل إلى ٣٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٥١,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع ذلك الارتفاع الى عدة عوامل، أهمها الارتفاع الملحوظ فى مدفوعات الفوائد بنسبة بلغت حوالى ٣٧٪ لتصل الى ٧٢,٣ مليار جنيه، فى ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة للجهات الغير حكومية. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بـ١٢,١٪ الى ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة وصلت إلى ١١,٣٪ لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق الحزمة المالية الثالثة السابق الإشارة إليها. كما ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بحوالى ١٢٪ إلى ٢٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد شهدت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"[٥] انخفاضاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـ١٨,٩٪ ليصل الى ١٠٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع هذا الإنخفاض فى الأساس إلى تراجع المزايا الإجتماعية بنسبة ٨٤,٤٪ لتسجل ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٢٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير الى أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التى تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. انخفضت كذلك فاتورة الدعم للسلع التموينية بحوالى ٢٠,٢٪ لتسجل ١٦,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن النصف الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى انخفاض نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى وذلك بحوالى ٠,٤ نقطة مئوية ليبلغ ٤,٤٪ من الناتج ، محققاً ٦٠,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٥٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع المصروفات ولكن بنسبة أكبر خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً إلى ١,٨ نقطة مئوية خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام السابق.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٥,٣٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠، ليصل إلى ٩٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٩٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١٤,٩٪ مما عوض الانخفاض فى الإيرادات غير الضريبية بـ١٦,٣٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ٢٢,١٪ لتسجل ٣٠ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام السابق. ارتفعت كذلك إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بـ١٢,٥٪ لتسجل ٣٣,٨ مليار جنيه خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٣٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. حققت كذلك الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعا بـ١١,٤٪ لتصل إلى ٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٤,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك فى الأساس الى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيلة قدرها ٣,٤ مليار جنيه خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ٣,٣٪ لتصل إلى ٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٦,٦ مليار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ١٦,٣٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع عوائد الملكية بـ٢٦,٤٪ إلى ١٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ١٩,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفى الوقت نفسه فقد انخفضت حصيلة بيع السلع والخدمات خلال فترة الدراسة بـ٤٪ لتصل إلى ما يقرب ٥,١ مليار جنيه. فى حين ارتفعت كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنسبة ١٣,٢٪ و٩,٤٪ لتصل إلى ٢,٧ مليار جنيه و٢,١ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢,٤ مليار جنيه و١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة فى العام السابق.

وعلى الجانب الأخر فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠ إرتفاعاً بلغ قدره ٥,٧٪ لتصل إلى ١٦١,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٥٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى الزيادة فى جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ٣,٩٪ و١١,٣٪ خلال فترة الدراسة ليصلا الى ٩,٣ مليار جنيه و١٦,٣ مليار جنيه على التوالى.

وبالرجوع الى التفاصيل ، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١١,٧٪ لتصل إلى ٤٢,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٣٨ مليار جنيه خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ٧,٤٪ لتسجل حوالى ٣٥,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣٣,٢ خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. سجلت كذلك مدفوعات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية ارتفاعاً بلغ ٥,٤٪ لتصل الى ٤١,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٣٩,٤ مليار جنيه خلال فترة المقارنة. كما سجلت المصروفات الأخرى إرتفاعاً بـ١٥,٤٪ إلى ١٥,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١٣,٨ مليار خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٦] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٧].

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى ارتفاعاً طفيفاً فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٦٢,٧٪ مقارنة بالعام السابق ليسجل ٨٦٣,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٥١,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ (٦٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧١٨,٨ مليار جنيه (٥٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ٦١١,٦ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ (٥٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٦٨,٨ مليار جنيه و١٨١,٣ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٢٥٠,٤ مليار جنيه و١١٠ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ **إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة** ٧٨٠,٦ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٥٦,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ٦٦٥,٨ مليار جنيه (٥٥,٢٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٦٢١,٦ مليار جنيه (٤٥,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٥١٤,٢ مليار جنيه (٤٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٢٠,٨ مليار جنيه ليصل إلى ١٦٩ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

---

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ٨١٦,٨ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٥٩,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ٦٩٠,٣ مليار جنيه (٥٧,٢٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وبلغ صافى الدين العام المحلى ٦٤٣,٤ مليار جنيه (٤٦,٧٪ من الناتج المحلى) مقابل ٥٢٥,٢ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ١٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٠١ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال سبتمبر ٢٠١٠ بحوالى ٥,٤٪ لتصل إلى حوالى ٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ٢١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٦,٦٪ لتصل إلى ١٨,٩ مليار جنيه، مما عوض الانخفاض الطفيف فى قيمة القروض المحلية المسددة بنسبة ٠,٢٪ إلى ٤,١ مليار جنيه.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١,٧ سنة مقارنة بـ١,٥ سنة فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وكذلك ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١٠,٦٪ مقارنة بـ ١٠,٥٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجى على الرغم من الارتفاع فى رصيد الدين بنسبة ٧٪، حيث بلغ **٣٤,٧** مليار دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ مقابل ٣٢,٤ مليار دولار فى نهاية سبتمبر من العام السابق, فى حين انخفضت نسبته للناتج المحلى من ١٤,٧٪ الى ١٤,٣٪ خلال نفس الفترة. وجدير بالذكر أن إجمالى الدين الحكومى الخارجى قد ارتفع بنسبة ٣٪ مسجلاً ٢٦,٩ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ٢٦,٢ مليار دولار (٨٠,٧٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى سبتمبر ٢٠٠٩[٨].

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى لجملة السيولة المحلية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ بـ ٠,٢٪ لتصل إلى ٩٦٣,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦١,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وبناءً على ما سبق فقد سجل معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ارتفاعاً قدره ١٢,٨٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ١٣,٤٪ فى نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك من **جانب الأصول** بالارتفاع المحقق فى صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بنسبة بلغت ١٠,٩٪ مقارنة بـ١٠,٦٪ فى نهاية الشهر السابق، بالإضافة إلى ارتفاع صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بـ١٤,٨٪ مقارنة بـ١٢,٩٪ في نهاية الشهر السابق. وعلي **جانب الالتزامات**، فقد إرتفع معدل النمو السنوى لكل من النقود وأشباه النقود فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٤٪ و١٢,٦٪، الا انه اقل من المعدلات المحققة فى نهاية اكتوبر ٢٠١٠ والتى بلغت ١٥,٦٪ و١٢,٧٪ على التوالى.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد ارتفع معدل نمو صافى الأصول الأجنبية بـ١٥,٦٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ ليبلغ ٣٠٥ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى زيادة معدل نمو **صافى الأصول الأجنبية لدي البنك المركزى** ليصل إلى ١٠,٩٪ مسجلاً ١٩٤,٣ مليار جنيه خلال نوفمبر ٢٠١٠، مما عوض التراجع فى معدل النمو السنوى لصافى الاصول الاجنبية لدى البنوك والذى سجل ٢٤,٩٪ محققاً ١١٠,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة، مقارنة بإرتفاع قدره ٤٠,٤٪ مسجلاً ١٢١,٦ مليار جنيه فى نهاية اكتوبر ٢٠١٠.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل نمو صافى الأصول المحلية في نهاية نوفمبر بـ١١,٥٪ ليبلغ ٦٥٨,٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٠,٢٪ فى نهاية أكتوبر ٢٠١٠، ومقارنة بإرتفاع قدره ١٠,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ١٤,٨٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ محققاً ٣٥٦,٥ مليار جنيه وذلك مقارنة بارتفاع قدره ١٢,٩٪ خلال اكتوبر ٢٠١٠. كذلك استمر معدل النمو السنوى للإقراض الممنوح للقطاع الخاص فى الارتفاع ليصل إلي ١٠,٧٪ مسجلاً ٤٢٦,٢ مليار جنيه في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ وذلك مقارنة بـ٩,٨٪ فى نهاية الشهر السابق وبانخفاض قدره ١,٢٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠٠٩. فى حين استمر انخفاض معدل النمو السنوى للمطلوبات من قطاع الأعمال العام لتسجل -٨,٤٪ لتصل الى ٣١,٩ مليار جنيه في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ وذلك مقارنة بارتفاع قدره ٢١,١٪ فى نهاية نفس الشهر من العام السابق. وتجدر الاشارة الى انه من المتوقع استمرار هذا الإنخفاض السنوى المحقق منذ يونيو ٢٠١٠ حتى يونيو ٢٠١١ وذلك مع انتهاء اثر فترة الاساس.

وتجدر الإشارة إلي أن معدل نمو صافى الإحتياطات الدولية لدي البنك المركزي قد ارتفع خلال نوفمبر ٢٠١٠ بـ٤,٣٪ ليصل الى ٣٥,٦ مليار دولار، مقارنة بانخفاض قدره ٢,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق ليبلغ حوالى ٣٤ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ١١,٦٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٠ لتصل إلى ٩٣٦,٥ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالى ٨٨٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليبلغ ٩,٦٪ مسجلاً ٤٧٤,٧ مليار جنيه في نهاية نوفمبر ٢٠١٠، وذلك كمحصلة لزيادة جملة الإقراض للقطاع غير الحكومى بـ٩,١٪ ليصل إلى ٤٣٦,١ مليار جنيه، وكذلك زيادة جملة الاقراض للقطاع الحكومي بـ١٥,٣٪ ليصل إلى ٣٨,٥ مليار جنيه في نهاية نوفمبر ٢٠١٠.

وقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٤٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ مقابل ٤٣,٧٪ في نهاية الشهر السابق و لكنه انخفض مقارنة بـ٤٦,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ ٧٤,٣٪ مقابل ٧٢,٨٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٦٨,٥٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية لتسجل ١٦,٣٪ في نوفمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ١٦,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٨,٢٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٩. كذلك انخفضت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ الى ٢٢,١٪ مقارنة بـ٢٢,٥ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٢٣,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

ارتفع معدل التضخم السنوى[٩] لحضر الجمهورية ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ ليسجل ١٠,٣٪ مقارنة بـ١٠,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه انخفض مقابل ١٣,٥٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩ (وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالي الجمهورية، فقد شهد كذلك ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر الدراسة ليسجل ١٠,٣٪ مقارنة بـ١٠,٢٪ خلال نوفمبر ٢٠١٠ ولكنه انخفض مقارنة بـ١٣,١٪ خلال ديسمبر ٢٠٠٩). ويمكن تفسير ذلك بالإرتفاع الطفيف فى معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل ١٧,٢٪ مقارنة بـ١٧,١٪ خلال الشهر السابق، وذلك نتيجة الارتفاع فى اسعاركل من البنود الفرعية "اللحوم والدواجن"، "الخبز والحبوب"، الزيوت والدهون" و"السكر والأغذية السكرية"، مما عوض الإنخفاض الذى شهدته اسعار كل من البنود الفرعية "الخضراوات"، "الالبان والجبن والبيض" و"المشروبات". ارتفعت كذلك معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "المشروبات الكحولية والدخان" و"المسكن والمياه والغاز والكهرباء" بـ٤٦,٩٪ و٠,٥٪ خلال شهر الدراسة على التوالى. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفعت أسعار مجموعتي "النقل والمواصلات" و"الثقافة والترفيه" بـ١,٢٪ و٥,٧٪ خلال ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي. في حين استقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات الأخرى، فيما عدا معدل التضخم السنوى لكل من مجموعة "المطاعم والفنادق" و"السلع والخدمات المتنوعة" اللذين شهدتا انخفاضاً طفيفاً. وفيما يخص معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية، فقد تراجع للشهر الثانى على التوالى مسجلاً -٠,٧٪ خلال ديسمبر ٢٠١٠. ويرجع ذلك فى الأساس إلى انخفاض معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل -١,٩٪ خلال شهر الدراسة. فى حين استقرت اسعار باقى المجموعات الاخرى خلال شهر الدراسة فيما مجموعتى "المسكن والمياه والكهرباء والغاز" و"الاثاث والتجهيزات والصيانة المنزلية" حيث ارتفعتا بـ٠,٢٪ و٠,٥٪ خلال ديسمبر ٢٠١٠ على الترتيب، كما ارتفع معدل التضخم الشهري لمجموعة "النقل والمواصلات" بـ٠,١٪ خلال شهر الدراسة.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ ليسجل ٩,٧٪ مقارنة بـ٨,٩٪ خلال الشهر السابق[١٠] ومقارنة بـ٦,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد سجل معدل التضخم الأساسي الشهري ارتفاعاً بـ٠,٢٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٠,٧٪ في الشهر السابق.

---

٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

٩ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٠ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلى. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوى الاساسى المحقق يفوق الهامش المستهدف (Comfort Zone) من قبل البنك المركزى والذى يتراوح ما بين ٦٪ و ٨٪.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد ارتفع معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ ولكن بمعدلات أبطأ مسجلاً ١٣,٥٪ مقارنة بـ١٦,٩٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بـ٨,٧٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٩. كما تراجع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين خلال نوفمبر ٢٠١٠ مسجلاً -١,٩٪ - وذلك للمرة الاولى خلال الستة اشهر الماضية- مقارنة بـ٤٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١,١٪ في نوفمبر ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن نمو معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ بمعدل أبطأ يرجع الى ارتفاع معدلات التضخم السنوية لمجموعتى "التعدين واستغلال المحاجر" و"الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك" ليسجلا ١١,٨٪ و١٩,٧٪ خلال نوفمبر ٢٠١٠ ولكن بمعدلات أبطأ مقارنة بـ١٣,٤٪ و٢٨,١٪ على التوالى خلال الشهر السابق.

وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير –للمرة العاشرة على التوالي منذ سبتمبر ٢٠٠٩- وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠. وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على التوالي. وقد إتخذ البنك المركزى هذا القرار- علي الرغم من الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية- بناءاً على أن التغير فى أسعار السلع الغير غذائية مازال منخفضاً مما يدل على أنه تم إحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التعافى فى الاقتصاد المحلى. ومع ذلك، " فإن لجنة السياسة النقدية سوف تظل تتابع عن كثب مخاطر احتمالات انتقال الصدمات المتعلقة ببعض السلع الغذائية إلى أسعار السلع الأخرى".

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالربع الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً طفيفاً بلغ ١٤,٧ مليون دولار. وقد جاء هذا التوازن نتيجة تحقيق الميزان المالي والرأسمالي صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مما عوض اتساع العجز فى ميزان المعاملات الجارية والذى بلغ ٠,٨ مليار دولار. وقد سجل صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بقدر ٢١٥,٤ مليون دولار.

سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ صافى تدفقات للداخل بقيمة ١,٠ مليار دولار مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة زيادة صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر لتحقق ٥,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنةً بصافى تدفق للداخل قدره ١,٢ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. بينما سجل صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر تدفقات للداخل بقيمة ١,٦ مليار دولار مما يقل بحوالى ٧,٧٪ عن القيمة المحققة خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩ التى بلغت ١,٧ مليار دولار. في حين سجلت الاستثمارات الأخرى صافى تدفقات للخارج بنحو ٦,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى الحالي مقابل صافى تدفقات للداخل بلغت ٦٩ مليون دولار خلال فترة المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخري صافى تدفقات للخارج بقيمة ٦,٦ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٧ مليار دولار في يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. و يأتي ذلك في ضوء قيام البنوك بزيادة أصولها الأجنبية فى الخارج لتصل إلى حوالي ٦,٣ مليار دولار، مقارنة بـ١,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما على جانب المعاملات الجارية، فقد إرتفع عجز الميزان الجارى بحوالى ٦٢,٦٪ ليصل إلى ٨٠٢ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بعجز قدره ٤٩٣,٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لارتفاع معظم البنود الفرعية للمدفوعات الجارية في حين ارتفعت بنود المتحصلات الجارية ولكن بنسبة أقل. فقد ارتفعت المتحصلات الجارية بـ١٣,٣٪ لتحقق ١٦ مليار دولار، بينما ارتفعت المدفوعات الجارية بحوالى ١٥٪ لتصل إلى حوالى ١٧ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى انخفاض نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥,٢٪ مقارنة بنحو ٩٦,٦٪ خلال يوليو- سبتمبر من العام السابق.

أيضاً سجل العجز التجارى ٦,٦ مليار دولار خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، حيث ارتفع بنسبة ٦٪ فقط مقارنة بـ٦,٣ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر من العام المالى السابق. ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع كل من حصيلة الصادرات السلعية بـ١٣,٢٪ لتصل الي ٦,١ مليار دولار، كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بـ٩,٣٪ لتحقق ١٢,٧ مليار دولار. يرجع الارتفاع في جملة الصادرات السلعية الي ارتفاع الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٥,١٪ لتصل إلى حوالى ٢,٨ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات غير البترولية بحوالي ١١,٧٪ لتصل إلى ٣,٣ مليار دولار. و يأتي الارتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ١٤,٣٪ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار بالإضافة الى ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٨,٧٪ لتصل إلى ١١,١ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد انخفض الفائض الكلى المحقق خلال يوليو – سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ٢,٦ مليار دولار مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار وذلك فى ضوء الارتفاع الذى شهدته المتحصلات من النقل والسفر بـ١٧,٩٪ و١٣,١٪ على التوالى، مما عوض الإنخفاض الذى شهدته كل من المتحصلات من دخل الاستثمار و المتحصلات الحكومية بنسبة ٦٨,٢٪ و٥٦,١٪ على التوالى خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٣٧,١٪ لتصل الى ٤,١ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل حوالى ٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا الارتفاع فى المدفوعات الخدمية إلى الارتفاع الملحوظ فى كل من مدفوعات الاستثمار والمدفوعات الحكومية ومدفوعات النقل مما عوض الإنخفاض فى باقى البنود الفرعية. وبناءاً علي ما سبق فقد بلغت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية حوالي ١٦٤,٤٪ مقارنة بـ٢١١,٢٪ خلال الربع الاول من العام المالى السابق.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٦٩,٥٪ لتحقق ٣,١ مليار دولار، بينما انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٧٧,٣٪ لتحقق ١٤٨ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٢١٥ مليون دولار خلال الربع الأول من ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل صافى تدفقات للداخل وصل إلى ٢٩٢ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطى الدولى للواردات إلى ٨,٤ أشهر مقارنة بـ٨,٦ أشهر خلال يوليو- سبتمبر من العام المالى السابق. وقد أرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٧,٩٪ خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقارنة بـ٤٦,٣٪ خلال فترة المقارنة.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ بـ٤٣٧ نقطة ليصل إلى ٧١٤٢ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ٦٧٠٥ نقطة، وكذلك ارتفع بـ٩٣٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الجانب الآخر، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقى بنسبة ٢,٩٪ فى ديسمبر ٢٠١٠ لتسجل ٤٨٨ مليار جنيه (٣٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى).